PEACE WATCH מבט לשלום

הודעה לעיתונות - 21 במאי 1996

פרסום פנימי של הפת"ח: "נוסח האמנה הלאומית הפלסטינית נשאר כפי שהוא ולא נערך בו אף שינוי. דבר זה גרם לו שיהיה בחזקת מוקפא ולא מבוטל."

ארגון "מבט לשלום" חושף היום פרסום פנימי מס. 8 מטעם מחלקת "ענייני הגות ומחקרים" של הפת"ח, ושמו: "האמנה הלאומית הפלסטינית בין חידוש והקפאה". המסמך פורסם ברמאללה במחצית השנייה של חודש אפריל, והוא מיועד לקאדרים הפנימיים. המסמך קובע כי האמנה הפלסטינית לא בוטלה, אלא רק הוקפאה.

הפרסום סוקר את ההתלבטויות השונות בתוך המל"פ בנוגע לשינוי האמנה. לטענת מחברי המסמך, בעת דיוני המל"פ הוצגו שלוש גישות שונות לגבי שינוי האמנה. אגף אחד הבין את חשיבות מילוי ההתחייבויות הפלסטיניות ע"פ חוק הבינלאומי, אבל התנה את ביטול האמנה במילוי ההתחיבויות הישראליות ולכן סבר שאין לשנות את האמנה. האגף האחר גרס שיש למלא את ההתחיבויות הפלסטיניות ולא להתנות אותם במילוי ההתחיבויות הישראליות. לטענת המחזיקים בעמדה זו, אסור לתת לפרס תירוץ להפסיק את התהליך. מילוי ההתחיבויות הפלסטיניות יביא להצלחת פרס בבחירות. הגישה השלישית, אשר לטענת מחברי הדו"ח היא זו שהתקבלה, ומנסה לפשר בין שתי הגישות האחרות, גרסה כדלקמן:

> "אנשי הגישה הזו סברו כי יש להשקיע מאמצים במסגרת המו"מ להגעה לנוסח שיתמודד עם הדברים הרעים והמושחתים הצפויים מצד ישראל. אם הותר דמה של האמנה הפלסטינית בדרך שבה רוצים הישראלים - ביטול הסעיפים ותיקון לפני הכניסה למו"מ על הסדרי הקבע - הרי שבמקום להעלות את התיקונים ההכרחיים באמנה במסגרת של ישיבה מיוחדת, הנטיה היתה להשיג את אישור המל"פ בישיבה רגילה, להתחייב לתקן את האמנה, להטיל על הוועדה המשפטית לנסח מחדש את האמנה הלאומית ולהציג אותה בפני המועצה המרכזית בכינוסה הראשון.
>
> נוסח האמנה הפלסטינית נשאר כפי שהוא ועד כה לא נערך בו אף שינוי. דבר זה גרם לו שיהיה בחזקת מוקפא ולא מבוטל. ניסוח האמנה הלאומית החדשה יקח בחשבון את מידת הדבקות הישראלית בהתחייבויות הקודמות והבאות, ואת מידת מחוייבותו של ראש ממשלת ישראל שייבחר בסוף חודש מאי. הציפיה לחזרת פרס והאפשרות שנתניהו יזכה גורמות לכך שבכל מקרה נוסח האמנה ישקף את נאמנותה של ממשלת ישראל להתחייבויות ואת מסירותה לתהליך השלום. ודבר זה אפוף בספקות ובאי-בהירות".

במסמך גם נכתב שהמל"פ החליט להסמיך וועדה משפטית לנסח אמנה חדשה שתכלול מספר "שסתומי בטחון" עתידיים המתבססים על החוק הבינלאומי ומסמך הכרזת העצמאות והכרוז הפוליטי שלצידו מה-15 לנובמבר 88' באלג'יר, ובהם נקבע שההתנחלויות אינן חוקיות, שירושלים הכבושה היא אדמה פלסטינית וחלק מהמדינה הפלסטינית העצמאית וקיימת זכות השיבה לפליטים. כן נכתב במסמך כי "העובדה שהמל"פ לא ערכה ישיבה מיוחדת כדי לערוך את השינויים והתיקונים בנוסח האמנה הלאומית בשלב זה ואי-הכנתה של אמנה חדשה בצל הלחץ הפסיכולוגי, הסגר והפעילות הציונית, באה כדי להגן על האמנה החדשה שלא תושפע מהעריצות הישראלית הנוכחית". לטענת מחברי המסמך, הדרישה הישראלית לתיקון האמנה היתה למעשה הוצאת "תעודת פטירה עצמית של המל"פ והתאבדות של אש"פ".

לקבלת המסמך המלא בערבית ותרגומו לעברית, התקשר למוטי ענברי, 02-233004, או ביפר, 02-249666, מנוי 36997.

8 Hama'alot Street, Jerusalem, Israel Tel. 972-2-233004 Fax 972-2-256030

حركة التحرير الوطني الفلسطيني
"فتح"

الميثاق الوطني الفلسطيني
بين التجديد والتجميد

رأينا

نشرة فتح العدد 8
السنة الثانية والثلاثون
نيسان (النصف الثاني) 1996

الشؤون الفكرية والدراسات

بعد انقطاع قسري دام خمس سنوات، انبعث المجلس الوطني الفلسطيني على أرض الوطن، وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، مؤكدا بذلك تمسك حركتنا فتح بخطها الوطني الثوري، وباصرارها على حماية الدور القيادي النضالي الذي لا يزال معقودا على منظمة التحرير الفلسطينية بكل هيئاتها ومؤسساتها. وعلى الرغم من تكرار المطالبة الاسرائيلية بالتزام الاخ ابو عمار بتعهده بعرض التغييرات الضرورية في الميثاق الفلسطيني على المجلس الوطني، فان انعقاد المجلس الوطني كان ضرورة فلسطينية. فاستمرار غياب المجلس الوطني يعني القتل لهيئات ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وهو امر يلبي طموح الحركة الصهيونية بجعل الحل النهائي مرتبطا فقط "بالسكان" الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد اراد حكام اسرائيل ان تكون دعوة المجلس خاصة بتعديل الميثاق، وبالغاء المواد التي تنكر حق اسرائيل في الوجود، وهي نفس المواد التي تنادي بهدف تحرير فلسطين، اي ان الغائها يعني الغاء الهدف الذي من اجله ولدت منظمة التحرير الفلسطينية. كان المطلوب، صهيونيا واسرائيليا اصدار شهادة وفاة ذاتية. من المجلس الوطني هي اشبه بعملية انتحار لمنظمة التحرير الفلسطينية..

لقد ادركت اللجنة المركزية لحركتنا خطورة الشرك الصهيوني فانطلقت من دافع الحرص على المنظمة وهدفها المرتبط باسمها "منظمة التحرير الفلسطينية" .. فكانت الدعوة للدورة العادية الحادية والعشرين وبجدول اعمال متكامل لا يتضمن بشكل مباشر موضوع الميثاق وتعديله، وهو ما يتطلب جلسة خاصة لذلك الغرض استنادا الى المادة (33) من الميثاق الوطني الفلسطيني. لقد تضمن جدول الاعمال موضوع التعديلات القانونية وهو البند الذي يمكن من خلاله طرح موضوع

التعديلات في الميثاق وبالتالي طلب اللجنة التنفيذية لانعقاد جلسة خاصة لهذا الغرض.

لقد كان التباين واضحا منذ الجلسة الاولى للمجلس. فقد استنكف عن الحضور عدد كبير من الاعضاء بمن فيهم اعضاء من اللجنة المركزية لحركتنا. واعضاء من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وكانت دوافع الاستنكاف عن الحضور متعددة. فالبعض استنكف بسبب المكان.. والبعض بسبب الزمان والتوقيت الذي يبدو وكاننا نقدم ورقة انتخابية لحزب العمل ولبيريز بعد كل ما فعله من جرائم بالفصل والاغلاق والتجويع وضرب عرض الحائط بكل تعهداته. ناهيك عن هجيمه الوحشي الدامي ضد الشعب اللبناني. كما استنكف البعض بسبب موقفهم الايديولوجي المعارض اصلا لمسيرة التسوية برمتها.

كما ان الحضور كانت له دوافع مختلفة ايضا. وخاصة لدى منظمات وفصائل معارضة لاتفاق اوسلو ولمسيرة التسوية مثل الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية والقيادة العامة. كانت العودة الى

الوطن واكتساب المواطنية الفلسطينية هي اقوى الدوافع.. وكانت الفرصة التي لا تعوض في ظل تعنت الاسرائيليين واصرارهم على رفض منح المناضلين من الذين قادوا نشاطات القطاع الغربي حق العودة الى الوطن. وجاء اشتراط رئاسة المجلس الوطني على ان انعقاد المجلس في الزمان والمكان المحددين مرهون بعودة جميع اعضاء المجلس دون استثناء، اضافة الى عدد من المراقبين لتشمل الذين منعوا من العودة امنيا (حسب الفهم الاسرائيلي). وقد كان مجموع من عادوا في ظل هذه الشروط يزيد عن اربعماية وخمسين مناضلا.

اما التباين الاكثر وضوحا فقد جاء بعد القاء الكلمات والتعبير عن مواقف الاعضاء والفصائل التي ينتمون اليها. فقد برزت بشكل سافر مقولة (الم نقل لكم) لدرجة ان بقايا الماركسيين انتهزوا واقع التردي لامتنا العربية لشنوا حربا على من نعتوهم بالقومجيين عبر تعهير الميثاق الوطني الفلسطيني. كان بعض المتحدثين لا يطالبون بتعديل الميثاق

وانما بالتنكر لوجوده باعتباره يشكل وصمة عار في تاريخ النضال الفلسطيني.. وعلى نقيض هذا الموقف كان اعضاء الفصائل المعارضة واعضاء من حركتنا فتح يرون ان الميثاق الوطني الفلسطيني هو احد اهم انجازات ونتائج الكفاح المسلح الذي قادته حركتنا وخاصة بعد معركة الكرامة الخالدة.. والذي على اثرها تسلمت حركتنا فتح مع الفصائل الفلسطينية المقاتلة مسؤولية القيادة لمنظمة التحرير واجرت التعديلات في الميثاق القومي الفلسطيني ليجيء الميثاق الوطني الفلسطيني متلائما ومنسجما مع الظروف الجديدة التي خلفها العدوان الاسرائيلي في حزيران 1967.

اما غالبية ابناء الحركة بمن فيهم غالبية اعضاء اللجنة المركزية فقد كانوا يدركون جيدا معنى الاستحقاق المطلوب من المنظمة التزاما بالتعهد الذي وقعه الاخ ابو عمار في الرسائل المتبادلة مع اسحق رابين في اتفاقية الاعتراف المتبادل. وهي الاتفاقية التي كان لها الاثر في وضع المنظمة على

خارطة المفاوضات المباشرة مع الاسرائيليين. وقد برزت داخل الحركة ثلاثة اتجاهات واضحة.

الاتجاه الاول: ويدعو الى عدم اجراء اي تعديل او تغيير او الغاء لبنود الميثاق قبل ان يقوم الطرف الاسرائيلي بتنفيذ واعلان تعهداته التي يفرضها مفهوم الاعتراف المتبادل. لقد وقع رئيس المنظمة على وثيقة التعهد التي نصت على (أن مواد الميثاق الفلسطيني ونقاطه التي تنكر حق اسرائيل في الوجود وايضا نقاط الميثاق الوطني التي تتعارض مع التعهدات الواردة في هذه الرسالة اصبحت عديمة الاثر وغير سارية المفعول وبالتالي فان منظمة التحرير الفلسطينية ستعرض على المجلس الوطني الفلسطيني التغييرات الضرورية في الميثاق الفلسطيني للموافقة عليها).

لقد قوبل هذا التعهد (باعتراف الحكومة الاسرائيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل للشعب الفلسطيني، وبدء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية في اطار مسيرة السلام في الشرق الاوسط) ويرى هذا الاتجاه ان المفهوم

القانوني للاعتراف المتبادل بين الحكومات والدول وهيئات المجتمع الدولي ليست مجرد اجراء سياسي وانما هو عمل قانوني مهم يقبله القانون الدولي بصفته احد المعايير الاساسية للقبول كحكومة او دولة مشروعة . والمنظمة، مع انها من ناحية منظمة تحرير، الا انها مغايرة لكثير من حركات التحرير. لانها هيئة اقرب الى حكومة. وبميثاقها ونظامها الاساسي اسست هيئات مختلفة. والاهم من ذلك انها بنت علاقاتها الدولية على نطاق واسع مع الحكومات والدول والمنظمات الدولية واصبحت مقبولة بشكل عام على اساس انها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وبلغ هذا الامر ذروته في قرار الجمعية العمومية للامم المتحدة رقم 3236 في نوفمبر عام 1994 الذي جدد التأكيد على الحقوق الشرعية التي لا تنفصم للشعب الفلسطيني بما في ذلك حق تقرير المصير وحق الاستقلال والسيادة الوطنية.. وهما امران يجب ان يشملهما الاعتراف الاسرائيلي بالمنظمة في اطار التعهد الفلسطيني باعتبارهما لا يتناقضان مع التعهد بالعيش بسلام في

المنطقة. ولا يدعيان الى تدمير اسرائيل الى جانب ما تقدم من ناحية حق الشعب الفلسطيني ودولته في الوجود. فان هذا الاتجاه كان يشترط التزام اسرائيلي بتنفيذ الاتفاقيات المرحلية حسب نصوصها، وخاصة فيما يتعلق بالممر الآمن، وبعودة النازحين. والافراج عن المعتقلين ووقف مصادرة الاراضي وتهويد القدس وتوسيع المستوطنات.. الخ.. قبل ان يتم الدخول في تفاصيل تغيير بنود الميثاق الوطني الفلسطيني.

اما الاتجاه الثاني، فقد كان يرى الاستحقاق وتنفيذه فوراً لضرورة الاستمرار في عملية السلام بغض النظر عن مدى الالتزام الاسرائيلي بتعهداته.. كانت وجهة النظر هذه تدعو لسد كل الذرائع على حكومة بيريز من اجل ان تفي بتعداتها. ويدرك اصحاب هذا الاتجاه ان تقديم الاستحقاق في الوقت الراهن سيشكل دفعا لانجاح بيريز في الانتخابات القادمة. وهو في نظرهم الاقدر على الاستمرار في عملية التسوية السلمية، ويرون ان

الكارثة ستحل على هذه العملية اذا ما فشل بيريز ونجح نتنياهو.

اما الاتجاه الثالث، وعلى الرغم من ادراكه بضرورة عدم خذلان الاخ ابو عمار الذي دخل في المجازفة التاريخية ليفرض الوجود الفلسطيني على ارض الوطن، والذي وقع على التعهدات بحكم موقعه رئيسا لمنظمة التحرير الفلسطينية. فان خطورة الالتزام بالتعهدات من طرف واحد والخوف الدائم من التنصل الاسرائيلي من التعهدات تحت شعارات المواعيد غير المقدسة ونبذ العهود مع المنظمة تؤكد ضرورة التزام المجلس الوطني الفلسطيني بتعهداته لدى الشعب الفلسطيني الذي يمثله. والذي كان قراره بتجاوز بنود الميثاق الوطني الفلسطيني عام 1988 مرتبطة باعلان الاستقلال الوطني وقيام الدولة الفلسطينية، وكان على هذا الاتجاه ان يبذل جهده في اطار الحوارات للوصول الى صيغة تدرأ المفاسد والشرور الاسرائيلية المرتقبة، اذا ما اهدر دم الميثاق الوطني على الطريقة التي يريدها الاسرائيليون بالالغاء والتعديل قبل الدخول

في مفاوضات الحل النهائي. فبدلا من طرح التعديلات الضرورية للميثاق ضمن جلسة خاصة، كان التوجه ان يكون تأكيد المجلس في جلسة عادية على التعهد بالالتزام بتعديل الميثاق وبتكليف اللجنة القانونية اعادة صياغة الميثاق الوطني وعرضه على المجلس المركزي في اول اجتماع له..

لقد بقي نص الميثاق الوطني الفسطيني كما هو .. لم يتم اجراء اي تعديل عليه حتى الان. وهذا امر يجعله في حكم المجمد وليس الملغي.. حيث ان صياغة الميثاق الوطني الجديد سيأخذ بعين الاعتبار مدى الالتزام الاسرائيلي بالتعهدات السابقة واللاحقة. ومدى التزام رئيس الوزراء الاسرائيل المنتخب في نهاية شهر أيار الحالي فانتظار عودة بيريز واحتمال فوز نتنياهو يجعلان صيغة الميثاق الجديد في كل الحالات انعكاسا لوفاء حكومة اسرائيل القادمة بالتعهدات وبالاخلاص لعملية السلام.. وهو امر محاط بالشكوك والغموض وهكذا جاء قرار المجلس الوطني بالاستمرار في خوض

المجازفة التاريخية وتأمينها بأطواق السلامة الوطنية والقومية والاسلامية والدولية على الشكل التالي:

" ان المجلس الوطني القلسطيني المنعقد في دورته الحادية والعشرين في مدينة غزة.

اذ ينطلق من وثيقة اعلان الاستقلال والبيان السياسي المعتمدين في الدورة التاسعة عشرة المنعقدة في الجزائر في 15 نوفمبر / تشرين الثاني عام 1988 والتي اكدت على مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية واعتماد حل الدولتين.

واذ يستند الى مقدمة اعلان المبادىء الموقع في واشنطن في 13 سبتمبر / ايلول 1993 والتي تضمنت اتفاق الطرفين على ان الوقت قد حان لانهاء عقود من المواجهة والنزاع والاعتراف بحقوقهما السياسية المشروعة المتبادلة، والسعي للعيش في ظل تعايش سلمي وبكرامة وامن متبادلين، ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السلمية المتفق عليها.

واذ يستند الى الشرعية الدولية المتمثلة بقرارات

الامم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين بما فيها المتعلقة بالقدس والمستوطنات واللاجئين وبقية قضايا المرحلة النهائية. وبتطبيق قراري مجلس الامن 242، 333.

واذ يؤكد التزام منظمة التحرير الفلسطينية الواردة في اتفاق اعلان المبادىء (اوسلو1) والاتفاق الموقت في القاهرة ورسائل الاعتراف المتبادل الموقعة في 9 ايلول / سبتمبر والاتفاقية الاسرائيلية الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة (اوسلو 2) الموقعة في واشنطن في 28 سبتمبر /ايلول 1995 وقرار المجلس المركزي الموقع في 1993/10/28 والذي وافق على اتفاقية اوسلو وجميع ملحقاتها.

اذ يستند الى المبادىء التي انعقد على اساسها مؤتمر مدريد للسلام ومفاوضات واشنطن يقرر:

اولا: تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني بالغاء المواد التي تتعارض مع رسائل المتبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة اسرائيل يومي 9 — 10 /1993/9 .

ثانيا : يكلف المجلس الوطني الفلسطيني اللجنة القانونية اعادة صياغة الميثاق الوطني ويتم عرضه على المجلس المركزي في اول اجتماع له".

لقد حققت هذه الصياغة بتأكيدها على اعلان الاستقلال كاساس لصياغة الميثاق الوطني الفلسطيني الجديد طوق سلامة فلسطيني حظي ذات يوم ولا يزال بما يشبه الاجماع الوطني سواء داخل قاعة المجلس الوطني المنعقد في الجزائر او داخل اطارات وفعاليات الشعب الفلسطيني في تجمعاته كافة. كما انه باعتماده على اسس الشرعية الدولية قد امن طوق سلامة دولي من شأنه ان يصون مسيرة المستقبل حسب قوانين الشرعية الدولية. التي تؤكد ان المستوطنات غير شرعية. وان القدس المحتلة عام 1967 هي ارض فلسطينية وجزء من اراضي الدولة الفلسطينية المستقلة كما اكدت قرارات الشرعية الدولية على حق العودة للاجئين والنازحين. وهو امر سيلعب دورا كبيرا في صياغة الميثاق الوطني الذي سيشكل استمرارا حتميا للمسيرة النضالية التي بدأتها حركتنا منذ اصدارها

هيكل البناء الثوري وبيان حركتنا ومبادىء واهداف واساليب الحركة التي كرسها النظام الاساسي الى جانب قرارات مؤتمرنا الحركي الخامس الذي اكد على اعلان الاستقلال.. واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. ان عدم خوض المجلس الوطني في جلسة خاصة لاجراء التعديلات والتغيرات في نصوص الميثاق الوطني في هذه المرحلة وعدم الخوض في وضع ميثاق جديد في ظل الضغط النفسي والاغلاق والممارسات الصهيونية، جاء حماية للميثاق الجديد من ان يأخذ شكل ميثاق الاذعان لواقع الهيمنة والغطرسة والتبجح الاسرائيلي الراهن.

ان آفاق المستقبل ظلت مفتوحة امام شعبنا وحركتنا ومنظمتنا بحيث نتطلع دائما ان نراكم الانجازات الايجابية مهما صغرت.. وبحيث ندرأ المفاسد الموضوعية والذاتية لتكون صورة ميثاقنا الجديد.. انعكاسا واضحا لدستور دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

وانها لثورة حتى النصر

תנועת השחרור הלאומי הפלסטיני
"פת"ח"

מחלקת ההגות והמחקרים

האמנה הלאומית הפלסטינית - בין חידוש להקפאה

"דעתנו"
מהדורת פת"ח, מס' 8
שנה 32
אפריל (מחצית שניה) 1996

אחרי הפסקה כפויה בת חמש שנים קמה המועצה הלאומית הפלסטינית לתחיה על אדמת המולדת בצל הרשות הפלסטינית, תוך שהיא מדגישה בכך שתנועתנו, הפת"ח, דבֵקה בקו המהפכני הלאומי שלה ובהתעקשותה על שמירת תפקיד המאבק וההנהגה שלה, המקובל על כל גופיו ומוסדותיו של אש"ף. חרף הדרישה החוזרת ונשנית של הצד הישראלי מן האח אבו עמאר [ערפאת] לקיים את התחייבותו ולהביא את התיקונים ההכרחיים באמנה הפלסטינית בפני המועצה הלאומית הפלסטינית, הרי שכינוס המועצה הלאומית הפלסטינית הוא כורח פלסטיני, שכן המשך אי-כינוסה של המועצה הלאומית הפלסטינית משמעותו גזר-דין מוות לגופיו ולמוסדותיו של אש"ף. דבר זה יעלה בקנה אחד עם שאיפת התנועה הציונית לקשור את פתרון הקבע רק לתושבים הפלסטינים של הגדה המערבית ורצועת עזה.

המנהיגים הישראלים רצו שכינוס המועצה הלאומית הפלסטינית יהיה רק לשם שינוי האמנה וביטול הסעיפים השוללים את זכות קיומה של ישראל, אך אלו הם אותם הסעיפים הקוראים לשחרור פלסטין, דהיינו - ביטולם פירושו ביטול המטרה שלשמה נולד אש"ף. הכוונה מבחינה ציונית וישראלית היתה להוציא תעודת פטירה עצמית של המועצה הלאומית הפלסטינית ולהתאבדות של אש"ף.

הוועדה המרכזית של פת"ח הבינה את הסכנה הטמונה בפח הציוני והונעה על-ידי הרצון לשמור על אש"ף ומטרתו. ההזמנה למושב הרגיל מס' 21 של המועצה הלאומית הפלסטינית היתה עם סדר-יום מלא שאינו כולל ישירות את נושא האמנה ותיקונה, דבר הדורש ישיבה מיוחדת לשם כך בהתאם לסעיף 33 של האמנה הלאומית הפלסטינית. סדר-היום כלל את נושא התיקונים המשפטיים, אשר הוא הסעיף שבמסגרתו ניתן להעלות את נושא התיקונים באמנה ולבקש מהוועד הפועל לערוך כינוס מיוחד למטרה זו.

הסתירה היתה ברורה כבר מהישיבה הראשונה של המועצה. מספר גדול של חברים לא נכח בישיבה, וביניהם חברים מן הוועדה המרכזית של הפת"ח וחברים מהוועד הפועל של אש"ף, וזאת מסיבות שונות: חלקם בשל המקום וחלקם בשל הזמן והעיתוי, אשר השתמע ממנו כאילו אנו מעניקים קלף בחירות למפלגת

העבודה ולפרס לאחר כל הפשעים שעשה כמו ההפרדה, הסגר, הרעב, התכחשותו לכל התחייבויותיו והתקפתו הפראית ורוויית הדמים נגד העם הלבנוני. אחרים נעדרו בשל התנגדותם האידיאולוגית לתהליך הפיוס כולו.

גם לנוכחותם של החברים היו סיבות שונות, בייחוד בקרב גורמים ופלגים המתנגדים להסכם אוסלו ולתהליך הפיוס, כמו החזית העממית, החזית הדמוקרטית והמפקדה הכללית [אחמד ג׳יבריל]. השיבה למולדת וקבלת האזרחות הפלסטינית היתה הסיבה החשובה ביותר. ההזדמנות שלא תחזור לממש את זכות השיבה עמדה בצל קשיות עורפה של ישראל וסירובה להעניק את זכות השיבה ללוחמים אשר הנהיגו את הפעילות בגזרה המערבית. נשיאות המועצה הלאומית הפלסטינית התנתה את כינוסה בזמן ובמקום שנקבעו בשיבת כל חבריה ללא יוצא מן הכלל, בנוסף למספר משקיפים וביניהם אלו ששיבתם נמנעה מטעמי בטחון, על-פי ההגיון הישראלי. מספרם של אלו שחזרו במסגרת תנאים אלה היה יותר מ-450 לוחמים.

הסתירה הברורה יותר התגלתה לאחר שנישאו הנאומים והובהרו עמדות החברים והפלגים שהם משתייכים אליהם, שכן בלטה בצורה ברורה האמירה: ״הרי אמרנו לכם״ במידה כזו ששרידי המרקסיסטים ניצלו את מצב אומתנו הירוד והכריזו מלחמה על אלו אשר כינו אותם ״לאומנים״ המורידים לזנות את האמנה הלאומית הפלסטינית. חלק מן הדוברים לא דרשו את שינוי האמנה אלא ביקשו התכחשות לקיומה, שכן ראו בה אות קלון להסטוריה של המאבק הפלסטיני. בניגוד לעמדה זו, חברי פלגי האופוזיציה וחברים מתנועתנו, פת״ח, סברו כי האמנה הלאומית הפלסטינית היא אחד מהחשובים שבהישגים ובתוצאות של המאבק המזויין שתנועתנו הנהיגה, ובמיוחד אחרי קרב כראמה הנצחי, אשר בעקבותיו קיבלה תנועתנו, פת״ח, יחד עם הפלגים הפלסטינים הלוחמים, את אחריות ההנהגה באש״ף, וערכה את התיקונים המתבקשים באמנה הלאומית [״קַוְמִי״] הפלסטינית כך שהיא תהפוך לאמנה הלאומית [״וַטַנִי״] הפלסטינית, כדי להתאימה לתנאים החדשים שיצרה התוקפנות הישראלית ביוני 1967.

אולם רוב אנשי התנועה, ובהם רוב חברי הוועדה המרכזית, ידעו היטב מהו הנדרש מאש״ף כתוצאה מההתחייבות שחתם עליה האח אבו עמאר בחילופי המכתבים עם יצחק רבין בהסכם ההכרה ההדדית, שהיתה לו השפעה בהצבת אש״ף על מפת המו״מ הישיר עם הישראלים. בתוך התנועה בלטו שלוש גישות ברורות:

הגישה הראשונה: קוראת לאי-הכנסת כל שינוי, תיקון או ביטול לסעיפי האמנה לפני שהצד הישראלי יבצע את התחייבויותיו הנובעות מהסכם ההכרה ההדדית. ראש אש״ף חתם על מסמך ההתחייבות לפיו: ״אותם סעיפים באמנה הפלסטינית השוללים את זכותה של ישראל להתקיים והוראות האמנה שאינן עולות בקנה אחד עם ההתחייבויות שבמכתב זה אינן ניתנות להפעלה כעת והינן חסרות תוקף. כתוצאה מכך, אש״ף מקבל על עצמו להגיש לאישורה הרשמי של המועצה הלאומית הפלסטינית את השינויים הדרושים ביחס לאמנה הפלסטינית״ [מתוך מכתבו של ערפאת לרבין ב-9 בספטמבר 1993].

התחייבות זו נענתה בכך ש״ממשלת ישראל החליטה להכיר באש״ף כבנציגו של העם הפלסטיני ולהתחיל במו״מ עם אש״ף במסגרת תהליך השלום במזרח התיכון״ [מתוך מכתבו של רבין לערפאת מה-9 בספטמבר 1993]. גישה זו גורסת כי המובן המשפטי של הכרה הדדית בין ממשלות, מדינות וגורמים בקהיליה הבינלאומית איננו רק פרוצדורה מדינית, אלא פעולה משפטית חשובה המוכרת על-ידי החוק הבינלאומי כאחת מהגורמות הבסיסיות להכרה בממשלה או במדינה לגיטימית. אש״ף, על אף שהוא ארגון שחרור, שונה מתנועות שחרור רבות, משום שהוא גוף קרוב יותר לממשלה. באמנתו ובמבנהו הבסיסי הוא ייסד גופים שונים, וחשוב מכך - הוא הקים את קשריו הבינלאומיים במסגרת רחבה עם ממשלות, מדינות

וארגונים בינלאומיים, וזכה להכרה באופן כללי בהיותו הנציג הלגיטימי של העם הפלסטיני. דבר זה הגיע לשיאו בהחלטת העצרת הכללית של האו"ם מס' 3236 בנובמבר 1994, אשר הכירה מחדש בזכויות הלגיטימיות של העם הפלסטיני, לרבות זכות ההגדרה העצמית זכות העצמאות והריבונות הלאומית, אשר ההכרה הישראלית באש"ף צריכה לכלול אותן במסגרת ההתחייבות הפלסטינית, מכיוון שהן אינן סותרות את החיים בשלום באזור ואינן קוראות להשמדת ישראל, לצד מה שנאמר לעיל בנוגע לזכות הקיום של העם הפלסטיני ומדינתו. גישה זו התנתה את ביצוע הסכם הביניים ככתבו וכלשונו בעמידה ישראלית בהתחייבויותיה, ובמיוחד במה שנוגע למעבר הבטוח, שיבת העקורים, שחרור העצורים והפסקת החרמת האדמות, ייהוד ירושלים, הרחבת ההתנחלויות וכיו"ב, בטרם הכניסה לפרטי שינוי סעיפי האמנה הלאומית הפלסטינית.

הגישה השניה: גרסה כי יש לעמוד בהתחייבות ולהוציאה לפועל בשל ההכרח להמשיך בתהליך השלום, בהתעלם ממידת העמידה הישראלית בהתחייבויותיה. הגישה הזו קראה למנוע מממשלת פרס כל תירוץ, על-מנת שתעמוד בהתחייבויותיה. אנשי הגישה הזו סברו כי מילוי ההתחייבות בזמן הנוכחי ייתן תנופה להצלחת פרס בבחירות הקרובות, שכן בעיניהם הוא האיש שמסוגל יותר מכולם להמשיך בתהליך השלום, ולדעתם אסון יפקוד את התהליך אם פרס יכשל ונתניהו יצליח.

הגישה השלישית: למרות שאנשיה ידעו שאין לנטוש את האח אבו עמאר, אשר נכנס להימור ההסטורי כדי להציב את הקיום הפלסטיני על אדמת המולדת ואשר חתם על ההתחייבויות בתוקף היותו יו"ר אש"ף, הרי הסכנה הטמונה בעמידה חד-צדדית בהתחייבויות והחשש המתמיד מפני התחמקות ישראלית מההתחייבויות תחת הכותרת של "תאריכים לא קדושים" ונטישת ההסכמים עם אש"ף, מדגישים את הכרח עמידת המועצה הלאומית הפלסטינית בהתחייבויותיה כלפי העם הפלסטיני, אשר אותו היא מייצגת ואשר החליט לחרוג מסעיפי האמנה הלאומית הפלסטינית בשנת 1988, יחד עם הצהרת העצמאות הלאומית והקמת המדינה הפלסטינית. היה על אנשי הגישה הזו להשקיע מאמצים במסגרת הדיונים בכדי להגיע לנוסח שיתמודד עם הדברים הרעים והמושחתים הצפויים מצד ישראל. אם יותר דמה של האמנה הפלסטינית בדרך שבה רוצים הישראלים, קרי - ביטול הסעיפים ותיקונם לפני הכניסה למו"מ על הסדרי הקבע, הרי שבמקום להציג את התיקונים ההכרחיים לאמנה במסגרת כינוס מיוחד, הנטיה הייתה להשיג את אישור המועצה הלאומית הפלסטינית בישיבה רגילה, להתחייב לתקן את האמנה, להטיל על הוועדה המשפטית לנסח מחדש את האמנה הלאומית ולהציג אותה בפני המועצה המרכזית בכינוסה.

נוסח האמנה הפלסטינית נותר כפי שהוא ועד כה לא נערך בו אף שינוי. דבר זה גרם לו להיות בחזקת מוקפא ולא מבוטל. ניסוח האמנה הלאומית החדשה יקח בחשבון את מידת הדבקות הישראלית בהתחייבויות הקודמות והבאות, ואת מידת מחוייבותו של ראש ממשלת ישראל שייבחר בסוף חודש מאי. הציפיה לחזרת פרס והאפשרות שנתניהו יזכה גורמות לכך שבכל מקרה נוסח האמנה ישקף את נאמנותה של ממשלת ישראל להתחייבויותיה ואת מסירותה לתהליך השלום, ודבר זה אפוף ספקות וערפל. כך החליטה המועצה הלאומית הפלסטינית על המשך ההימור ההסטורי והבטחתו בטבעות של בטחון לאומי, אסלאמי ובינלאומי באופן הבא:

"המועצה הלאומית הפלסטינית במושבה ה-21 בעיר עזה, בהסתמכה על מסמך הכרזת העצמאות וההצהרה המדינית, שאושרו במושב ה-19 באלג'יר ב-15 בנובמבר 1988, אשר אישר את עקרון פתרון

הסכסוכים בדרכי שלום; ובהסתמכה על ההקדמה להצהרת העקרונות, שנחתמה בוושינגטון ב-13 בספטמבר 1993, ואשר כללה את הסכמת שני הצדדים על כך שהגיע הזמן לסיים דורות של עימות וסכסוך, להכיר בזכויות המדיניות הלגיטימיות ההדדיות, לשאוף לחיות במסגרת דו-קיום בשלום, בכבוד ובבטחון הדדי ולהשיג הסדר של שלום צודק, בר-קיימא ומקיף ופיוס הסטורי באמצעות הסכם שלום; ובהסתמכה על החוק הבינלאומי, המתבטא בהחלטות האו"ם בנוגע לסוגיית פלסטין, ובכלל זה אלה העוסקות בירושלים, בהתנחלויות, בפליטים ובשאר ענייני הסדר הקבע, וביישום החלטות מועצת הבטחון 242 ו-338; ובאשרה את התחייבויות אש"ף המופיעות בהסכם הצהרת העקרונות (אוסלו), בהסכם הזמני שנחתם בקהיר, במכתבי ההכרה ההדדית שנחתמו ב-9 בספטמבר 1993, בהסכם הביניים הישראלי-פלסטיני בנוגע לגדה המערבית ורצועת עזה (אוסלו ב), שנחתם בוושינגטון ב-28 בספטמבר 1995, ובהחלטת המועצה המרכזית, שנחתמה ב-28 באוקטובר 1993 ואשר אישרה את הסכם אוסלו על כל נספחיו; ובהסתמכה על העקרונות שעל בסיסם נערכו ועידת מדריד לשלום והמו"מ בוושינגטון, מחליטה כדלקמן:

1. תיקון האמנה הלאומית הפלסטינית על-ידי ביטול הסעיפים הסותרים את המכתבים שהוחלפו בין אש"ף וממשלת ישראל בימים 9-10 בספטמבר 1993.

2. המועצה הלאומית הפלסטינית מטילה על הוועדה המשפטית שלה לנסח מחדש את האמנה הלאומית ולהציגה בפני המועצה המרכזית בכינוסה הראשון".

נוסח זה, באשרו את הצהרת העצמאות כבסיס לניסוח האמנה הלאומית הפלסטינית החדשה, יצר טבעת בטחון פלסטיני אשר זכתה ביום קבלת ההחלטה להסכמה לאומית כמעט פה אחד - הן בתוך אולם המועצה הלאומית באלג'יר והן בקרב אנשי העם הפלסטיני בקיבוציו השונים. כמו-כן, בהתבססו על יסודות הלגיטימיות הבינלאומית, הוא יצר טבעת בטחון בינלאומית שיש בה כדי לשמור על התהליך בעתיד בהתאם לחוק הבינלאומי, הקובע כי ההתנחלויות אינן חוקיות וכי ירושלים שנכבשה בשנת 1967 היא אדמה פלסטינית וחלק מאדמות המדינה הפלסטינית העצמאית. כמו-כן הוא אישר את החלטות הלגיטימיות הבינלאומית בנוגע לזכות השיבה של הפליטים והעקורים. דבר זה ישחק תפקיד חשוב בניסוח האמנה הלאומית, אשר תהווה המשך הכרחי לתהליך המאבק בו החלה תנועתנו מאז שהקימה את שלד בניין המהפכה, את המסר שלה, את עקרונותיה, את מטרותיה ואת דרכי פעולתה, לצד החלטות ועידתנו החמישית שאישרו את הצהרת העצמאות והקמת מדינה פלסטינית עצמאית שבירתה ירושלים. העובדה שהמועצה הלאומית הפלסטינית לא ערכה ישיבה מיוחדת כדי להכניס שינויים ותיקונים בנוסח האמנה הלאומית בשלב הזה ואי-הכנתה של אמנה חדשה בצל הלחץ הפסיכולוגי, הסגר והפעולות הציוניות, באה כדי להגן על האמנה החדשה שלא תושפע מהעריצות הישראלית הנוכחית.

אופקי העתיד עדיין פתוחים בפני תנועתנו, עמנו וארגוננו [אש"ף] כדי לצבור כל העת הישגים נוספים, קטנים ככל שיהיו, וכדי להדוף את הבעיות האובייקטיביות והספציפיות, כך שאמנתנו החדשה תשקף נאמנה את חוקת מדינתנו הפלסטינית העצמאית שבירתה ירושלים.

מהפכה עד הנצחון.